

كتب بالعربية

السير على قدم واحدة

ياسين الحاج صالح

بيروت: دار الآداب، ٢٠١٢. ٣١٠ صفحة.

آليات الهيمنة، اعتمد النظام السوري على الترهيب وحده للحفاظ على سلطته. يقدم كتاب "السير على قدم واحدة" تحليلاً لبنية السلطة والأزمة الاجتماعية السياسية في سورية. فالكتاب، كما هو معروف، مفكر وصحافي بارز ومن أهم أقلام الثورة السورية اليوم، وقد كتب بغزارة عن الثورة السورية الراهنة، والاقتصاد السياسي السوري، والعلاقة بين وطنية النظام والوطنية الشعبية، وجيوستراتيجية سورية. ويقدم هذا الكتاب العديد من المفاهيم المهمة التي، على الأغلب، ستثير نقاشات عديدة بين السوريين المنخرطين في النضال ضد الاستبداد. إن الكتابة عن الثورة السورية وسط القمع العنيف للمتظاهرين يشكل تحدياً صعباً، فمن جهة يتوارى ياسين الحاج صالح عن الأنظار منذ بداية الثورة للكتابة بحرية ولتفادي رقابة النظام وتهديداته، ومن جهة أخرى تتطلب الكتابة عن الثورة مستوى عالياً من المسؤولية والأخلاق. وقد وجد الحاج

الدولة السورية الحديثة حقاً. لكن دولته عانت من تناقض عميق بين اتساع قاعدتها الاجتماعية وضيق ركائزها الفئوية، بين ديمقراطيتها الاجتماعية واستبداد ممارستها للسلطة، بين وطنيتها الاستقلالية وإنكارها استقلال المواطنين وحرّياتهم" (ص ١٣). وعلى الرغم من أن طبقة الأعيان الجدد هذه أصبحت هي الفئة المسيطرة، فإنه لم يتكون لديها سلطة سياسية أو أخلاقية تمكّنها من خلق بيئة مهيمنة حول النظام. ومن دون هذه الهيمنة، واجه النظام السوري أزمة شرعية لم يكن قادراً على تجاوزها. وخلافاً لغيره من الدول التي استخدمت مزيجاً من الترغيب والترهيب للحكم بحسب قراءة أنطونيو غرامشي الذي حلل

يفتح

ياسين الحاج صالح كتابه

الجديد "السير على قدم واحدة" بمقالة تحليلية بعنوان "عناصر أولية لمقاربة أزمة الدولة الوطنية في سورية". والمقالة تتناول الأزمة البنيوية التي تواجه سورية اليوم، وتبحث في خصائص الدولة الشمولية من خلال تحليل تاريخي اجتماعي يبين الكاتب من خلاله أن الدولة في ظل حكم البعث لم تتمكن من تطوير اقتصاد متماسك قابل للاستمرارية. ومن أهم أسباب هذه الأزمة البنيوية تشكل طبقة أعيان جدد منعت البورجوازية الوطنية من الظهور، وكان لهذا التطور نتائج بالغة الأهمية على تاريخ سورية الحديث. ويكتب الحاج صالح: "يمكن القول إن حافظ الأسد هو باني

صالح هذا التوازن الدقيق، فهو لم يكتفِ بفضح عنف النظام فحسب، بل قدّم أيضاً قراءة نقدية للاستراتيجيات المعتمدة من طرف المعارضين. وفي هذا السياق تكتسب مقالاته دلالة إضافية، فهي تبحث عن ثغرات في بنية النظام، وتقدم أفقاً مغايرة للناشطين من أجل مناقشتها.

تقدم المقالات الأسبوعية لياسين الحاج صالح التي ينشرها خلال الثورة، وتلك الواردة في سياق هذا الكتاب، تحليلات سياسية وأساساً أخلاقية لفهم وتقويم دور المعارضة في الثورة. وبذلك يشكل البعد الأخلاقي -

السياسي صلب هذا الكتاب، إذ يطرح الحاج صالح تحليلاً سياسياً يوسع من خلاله فضاء الممكن، لكن الأهم من ذلك أنه يبحث في احتمالات سياسية تتناغم مع مبادئه الأخلاقية. ففي حين يبحث السياسي عن الوسائل المتاحة لإسقاط النظام الشمولي، يجهد البعد الأخلاقي في ابتداع بدائل مختلفة اختلافاً جذرياً.

يتوزع الكتاب على خمسة محاور رئيسية: (١) تحليل بنية السلطة؛ (٢) تقديم خريطة الليبرالية السياسية وعلاقتها بالاقتصاد؛ (٣) القومية

العربية، والهويات الوطنية والمحلية؛ (٤) الصراع مع إسرائيل؛ (٥) الثورة.

لا يستطيع المرء أن يلخص بأمانة المحاور العديدة التي يتناولها الكتاب، لأنه يحتوي على أكثر من خمسين مقالة. فالكتاب يقدم بصورة عامة تحليلات غنية عن الأوضاع السياسية والاجتماعية في

سورية ما قبل الثورة، كما أنه يساعد القراء على فهم الواقع الحالي. ولعل إحدى أهم النقاط الأساسية التي يناقشها الكتاب هي أن سياسة تحرير الاقتصاد التي قام بها النظام (لبرلة سلطوية للاقتصاد بحسب تعبير الكاتب) لم تستفد منها إلا أقلية مقربة من السلطة. ولم يتمكن النظام من إرساء بنية أو كتلة تاريخية وفق تعبير غرامشي، وبالتالي لم تتكون هناك شريحة اجتماعية واسعة تدعمه وتفرض ثقافة مهيمنة تضيف شرعية على وجوده.

يقدم الحاج صالح بنية تحليلية مفصلة لدراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في سورية، ويتجنب القراءات الاختزالية التي ترى أن رئيس الدولة والشبكات المحيطة به هما التعبير الأوحده عن السلطة. ويقترح بدلاً من هذه القراءة الاختزالية قراءة متعددة

المحاور تركز على المؤسسات والفئات الاجتماعية التي تحافظ على السلطة وتعيد إنتاجها، فيقدم تحليلاً مفصلاً للتناقضات بين مختلف دوائر السلطة، كما يسلط الضوء على الخلافات التي ربما توجد داخل المعارضة. فمن الواضح أنه لا يتفق مع أولئك الذين يرفضون أي انتقاد للمعارضة من الداخل بحجة أن النقد العلني يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على الثورة. فتحليلاته إذناً، تساعد الناشطين على فهم تناقضات النظام، وبالتالي تمكنهم من تكتيف أزمته، كما أنها توفر خريطة طريق لفهم القبلية والطائفية في سورية، وتحتّ القراء على مناقشة هذه المسائل بانفتاح وعقلانية.

مسألة الليبرالية هي إحدى الركائز الأساسية في الكتاب، فهي تربط أغلبية المقالات بعضها ببعض، والحاج صالح يتناولها عرضاً في العديد من المقالات، لكنه يبحث فيها بالتفصيل في الجزء الثالث من هذا الكتاب، "مجال الأيديولوجية". ويتطرق الحاج صالح، في إحدى المقالات، إلى علاقة المثقفين بالليبرالية، ليخلص إلى أنها علاقة سطحية، ذلك بأن الليبراليين،

في معظمهم، يفتقرون إلى فهم دقيق لهذا المفهوم. يكتب: "يبدو أن المعارضين السوريين لم يمشوا في أي وقت، ولا حتى في أيامنا هذه، إلى حد وعي ذاتهم كليبراليين، أو إظهار الليبرالية كأساس فكري شرعي لاحتجاجهم الديمقراطي. لقد ظلت المعارضة الديمقراطية تنشط ليبرالياً دون أن تحوز مفهوماً لو صف نشاطها هذا، أي دون أن تطور وعياً متسقاً ومطابقاً" (ص ١٢٦-١٢٧).

والمؤلف على حق في تشخيصه عندما يبين أن مثقفين في المعارضة في سورية نادراً ما كان لهم فهم عميق لليبرالية الأوروبية، وبناء على ذلك، فإن ليبراليتهم سطحية في الغالب، فهم يتبنون التسمية ويهملون الجوانب العديدة لليبرالية. وبصورة عامة، فإن ليبراليي سورية لا يهتمون بالعلاقة ما بين الليبرالية السياسية والاقتصاد والتنمية، وليس لديهم اهتمام بفهم كيفية تطور الليبرالية الأوروبية وظهور مساحات التعددية الدينية، بل إن فهمهم لليبرالية لا يتجاوز تكرار بضعة شعارات فارغة وبلا مضمون. وهذا الوضع همّش الليبرالية السياسية وحرّمها من أي شرعية. وتكمن المفارقة، كما يتابع المؤلف،

في تقديم أتباع الليبرالية الجديدة (النيو- ليبرالية) في سورية، على أنهم طبقة متوحشة في حين أن هذه الطبقة في الواقع لا تؤذي لأنها لا تملك أي وسائل ضغط وليس لها تأثير في مؤسسات الدولة. وفي الحقيقة، فإن سياسات النظام الاقتصادية هي الوحشية. فمن ناحية، أبقى النظام على هياكل رأسمالية الدولة القديمة وغير الفاعلة، ومن ناحية أخرى، أدخل عناصر ليبرالية اقتصادية لم تستفد منها إلا طبقة صغيرة مقربة منه. وفي الواقع، جمع النظام بين الأسوأ من كلا النظامين: عدم المساواة المتأصلة في الليبرالية الجديدة، وعدم كفاءة رأسمالية الدولة.

وفي حين أن المؤلف على حق في موضوع تهميش الليبرالية السياسية في سورية، إلا إن نقاشه نادراً ما يتناول البعد التاريخي لليبرالية. ولأن الليبرالية أحد الموضوعات الرئيسية في الكتاب، فمن المهم تسليط الضوء على كيفية مناقشتها، علماً بأن تعريفاً شاملاً أو دقيقاً لها ليس ممكناً في هذا السياق نظراً إلى الطابع المعقد للمفهوم. وعلى الرغم من طبيعته المعقدة، فإن المنظرين،

في معظمهم، يتفقون على أن المحاور التالية هي في صميم الليبرالية: الحريات الفردية؛ التعددية؛ التسامح الديني؛ الممتلكات الخاصة والعالمية؛ سيادة القانون. والإشكالية الأساسية هي أن المؤلف يناقش الليبرالية كمشروع سياسي من ضمن الرأسمالية كنموذج اقتصادي ضمن حدود الدولة القومية، في حين أن الليبرالية عالمية في رؤيتها ومعلومة في تأثيرها، وبناء على ذلك، فإنه يجب مناقشتها على هذه الصعد كافة. ويناقش الكاتب هذه المسائل في السياق السوري من دون دراسة تأثير الأبعاد الإقليمية والدولية فيها. علاوة على ذلك، فإن الثورة السورية الحالية التي ظهر في كثير من شعاراتها البعد الاجتماعي - الاقتصادي، وإن كانت أولوياتها الواضحة تتمثل في الحرية السياسية، مثلها مثل الثورات العربية الأخرى وربما أكثر منها بسبب استهداف كثير من شعاراتها بشكل مباشر رموزاً لليبرالية الاقتصادية السلطوية، تطرح علينا هذا النقاش، مع التذكير طبعاً بأن مقالات الكتاب كتبت قبل الثورة.

قد تكون الليبرالية كفسلفة سياسية اقتصادية جذابة

في معظمهم، يفتقرون إلى فهم دقيق لهذا المفهوم. يكتب: "يبدو أن المعارضين السوريين لم يمشوا في أي وقت، ولا حتى في أيامنا هذه، إلى حد وعي ذاتهم كليبراليين، أو إظهار الليبرالية كأساس فكري شرعي لاحتجاجهم الديمقراطي. لقد ظلت المعارضة الديمقراطية تنشط ليبرالياً دون أن تحوز مفهوماً لو صف نشاطها هذا، أي دون أن تطور وعياً متسقاً ومطابقاً" (ص ١٢٦-١٢٧).

والمؤلف على حق في تشخيصه عندما يبين أن مثقفين في المعارضة في سورية نادراً ما كان لهم فهم عميق لليبرالية الأوروبية، وبناء على ذلك، فإن ليبراليتهم سطحية في الغالب، فهم يتبنون التسمية ويهملون الجوانب العديدة لليبرالية. وبصورة عامة، فإن ليبراليي سورية لا يهتمون بالعلاقة ما بين الليبرالية السياسية والاقتصاد والتنمية، وليس لديهم اهتمام بفهم كيفية تطور الليبرالية الأوروبية وظهور مساحات التعددية الدينية، بل إن فهمهم لليبرالية لا يتجاوز تكرار بضعة شعارات فارغة وبلا مضمون. وهذا الوضع همّش الليبرالية السياسية وحرّمها من أي شرعية. وتكمن المفارقة، كما يتابع المؤلف،

في تقديم أتباع الليبرالية الجديدة (النيو- ليبرالية) في سورية، على أنهم طبقة متوحشة في حين أن هذه الطبقة في الواقع لا تؤذي لأنها لا تملك أي وسائل ضغط وليس لها تأثير في مؤسسات الدولة. وفي الحقيقة، فإن سياسات النظام الاقتصادية هي الوحشية. فمن ناحية، أبقى النظام على هياكل رأسمالية الدولة القديمة وغير الفاعلة، ومن ناحية أخرى، أدخل عناصر ليبرالية اقتصادية لم تستفد منها إلا طبقة صغيرة مقربة منه. وفي الواقع، جمع النظام بين الأسوأ من كلا النظامين: عدم المساواة المتأصلة في الليبرالية الجديدة، وعدم كفاءة رأسمالية الدولة.

وفي حين أن المؤلف على حق في موضوع تهميش الليبرالية السياسية في سورية، إلا إن نقاشه نادراً ما يتناول البعد التاريخي لليبرالية. ولأن الليبرالية أحد الموضوعات الرئيسية في الكتاب، فمن المهم تسليط الضوء على كيفية مناقشتها، علماً بأن تعريفاً شاملاً أو دقيقاً لها ليس ممكناً في هذا السياق نظراً إلى الطابع المعقد للمفهوم. وعلى الرغم من طبيعته المعقدة، فإن المنظرين،

للـبعض في سورية، إلا إن هناك مشكلتين رئيسيتين عندما يتم تناول الموضوع على الصعيد القطري / الوطني فقط: (١) العديد من الليبراليين في دول الجنوب يسلطون الضوء على فوائد الليبرالية، بينما يتجاهلون عادة جوانبها المدمرة، فيركزون على "الجانب المضيء" ويتناسون "الجانب المظلم". فتاريخياً، غالباً ما كانت الليبرالية في أوروبا تحقق مكاسب لسكان القارة البيضاء، على حساب سكان القارات الأخرى. فعلى سبيل المثال، أدرجت الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر مسألة الديمقراطية في جدول أولويات أوروبا، لكن هذا المكسب الجديد لم يكن مخصصاً للتصدير لأنه كان سيضر بمصالح أوروبا في المستعمرات. وعندما تبنى الهايتيون في جزر الكاريبي في سنة ١٧٩١ مبادئ الثورة الفرنسية "الحرية والمساواة والإخاء"، مباشرة بعد عامين من الثورة الفرنسية، جنباً إلى جنب مع مطالبهم بالاستقلال، أرسلت فرنسا جيوشها لقمعهم وتحطيم ثورتهم. وقد اكتسبت الطبقات الأوروبية الدنيا مزيداً من الحقوق السياسية والاجتماعية نتيجة العقد الاجتماعي الجديد،

وعلى حساب الذين كانوا يعيشون على أطراف أوروبا. ونجحت الليبرالية الأوروبية لأن بورجوازية هذه القارة قامت بتصدير العنف السياسي والاقتصادي إلى الأطراف، بينما كان هذا العنف يستهدف سابقاً الطبقات الاجتماعية الدنيا داخل أوروبا. ولذلك فإن تاريخ الإبادة الجماعية لـ "الهنود الحمر" واستعمار إفريقيا وآسيا، يجب النظر إليهما وفهماهما، باعتبارهما عنصراً من عمليات ضرورية لتطبيق الديمقراطية التمثيلية في الدول الغربية. وقد وافقت البورجوازية الأوروبية على نظام سياسي واجتماعي أكثر عدلاً في أوروبا فقط، لأنها وجدت أماكن جديدة لاستغلالها في الأطراف، ولذلك، فإن أي تفكير في شأن الليبرالية في الجنوب يقتضي معاينة جدية لهذه الأسئلة. (٢) الأهم من ذلك، أن الليبرالية السياسية والنيوليبرالية الاقتصادية تواجهان أزمة عميقة في الدول الغربية، فالوضع الاقتصادي الحالي السيئ، جعل أزمة كل من الحداثة، والديمقراطية التمثيلية، والدولة القومية، أكثر وضوحاً وحدة. وقد أثبتت الحركات

الاجتماعية العالمية التي ظهرت منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي أن النظم الاقتصادية والسياسية العالمية تواجه أزمة حقيقية، فهل ستكون الدولة القومية الديمقراطية الليبرالية قادرة على إصلاح نفسها والتغلب على هذه الأزمة؟ بغض النظر عن كيفية معالجة هذه المسألة، فإن من المهم التفكير جدياً فيها. وقد يكون من المبكر جداً أن نتساءل ما إذا كان سيتم إيجاد بدائل جديدة متمحورة حول الحداثة والليبرالية الأوروبية، أم لا. الجزء الثالث من الكتاب يتناول مسألتني احتلال الجولان وعملية السلام السورية - الإسرائيلية وتأثيرهما في الهوية الوطنية. ويبين المؤلف أن هذه الهوية منقوصة ما دام هناك احتلال إسرائيلي في سورية، لكنه سرعان ما يؤكد أن عملية مقاومة إسرائيل وإزالة الاحتلال غير ممكنة إلا إذا كانت مترافقة مع الديمقراطية في سورية. ويشرح الحاج صالح "أن احتلال الجولان جزء فحسب من احتلال متزامن تقريباً لكامل الأرض الاجتماعية والسياسية والثقافية المستقلة

لتطبيع الحياة السياسية للبلاد على الأسس المقررة عالمياً. والحال إن الشيء الوحيد الذي قد يسوّغ اتفاقاً غير عادل مع إسرائيل هو هذا. أعني بناء إجماع وطني سوري جديد، ديمقراطي" (ص ٢١٨). إلا إن مقالات الكتاب لا تتضمن رؤية تاريخية للصراع العربي - الإسرائيلي، كما أن الكاتب يحلل تداعيات السلام على النظام والمجتمع، لكنه لا يقدم في هذا الكتاب تصوراً لسياسة من الممكن أن تفسح المجال أمام مقاومة المشروع الصهيوني ومناهضة النظام الديكتاتوري في آن واحد، ولا شروط ومكونات مشروع كهذا. على أي حال، يتميز كتاب ياسين الحاج صالح بطرح العديد من الأسئلة، ويفتح آفاقاً جديدة للتفكير فيها. ونضال السوريين وتضحياتهم قد تجيب عن العديد من هذه الأسئلة.

ياسر منيف

باحث وأستاذ جامعي سوري

ظرفية، والغرض منها إقناع جزء من الشعب السوري بأن موقع النظام الطبيعي هو مناهضة الإمبريالية والصهيونية. فبعد أسابيع قليلة من اندلاع التظاهرات صرّح رامي مخلوف علناً ما يقوله النظام بصوت خفيض، فقد قال لصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية: "إذا لم يكن هناك استقرار هنا (في سورية) فمن المستحيل أن يكون هناك استقرار في إسرائيل. ولا يوجد طريقة ولا يوجد أحد ليضمن ما الذي سيحصل بعد، إذا لا سمح الله، حصل أي شيء لهذا النظام" (وكالة "يوبي أي" بالعربية، ٢٠١١/٥/٩). إن النظام مستعد لتقديم تنازلات فقط للحفاظ على السلطة. ويشرح الكاتب أن النظام قد يضطر إلى أن يطبّع علاقته بإسرائيل بسبب الأوضاع الجيوسياسية، لكن ذلك سيكون له بالضرورة تداعيات سلبية على سورية. ويضيف: "لا بأس بالتطبيع مع إسرائيل إن كان مدخلاً

في سورية يشكل جوهر الأزمة الوطنية السورية المتמادية" (ص ٢١٥). بطبيعة الحال لا يوجد مطابقة بين الاحتلال الإسرائيلي والديكتاتورية السورية، لكنهما، كما يوضح المؤلف، وعلى حدّ سواء، ينتهكان سيادة الشعب السوري. ولا يمكن فصل السيادة (أي إزالة الاحتلال) عن الديمقراطية لأن الاثنين يتكاملان. ويضيف الحاج صالح أن الشعب السوري ربما يقبل، على مضمّن، بعلاقة ما بين النظام السوري وإسرائيل بعد إزالة الاحتلال، لكن ذلك لن يتحقق إن لم يترافق مع ديمقراطية المجتمع السوري. المقالات المنشورة في هذا القسم تسلط الضوء على براغماتية نظام يبدأ بالتفاوض ويستعد للتطبيع مع إسرائيل كلما شعر بأن وجوده مهدد، وأن علاقة كهذه قد تخفف الضغوط الخارجية والداخلية عنه. لذلك، فإن الخطب الرنانة عن المقاومة والممانعة هي بالضرورة